● أخبار قصيرة

تأكيد إيراني-عراقي على تعزيز التعاون الزراعي والبيطري

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد ووزير الزراعة العراقي على ضرورة توقيع إتفاق للتعاون الثنائي في المجالات الزراعية والبيطرية.
وأجرى محمدكاظم آل صادق مباحثات، الثلاثاء، مع جبر العلي المالكي؛ حيث تناول الجانبان الفرص المتاحة للتعاون الزراعي بين البلدين.
كما تم التأكيد على ضرورة تطوير التعاون الزراعي وتوقيع اتفاق ثنائي لهذا الغرض.ونوه سفير الجمهورية الاسلامية الى طاقات الشركات الايرانية المعرفية وقدراتها التقنية المتطورة، مع تأكيده على استعداد طهران للتعاون مع بغداد بهدف تعزيز ودعم القطاع الزراعي بشتى المجالات ذات الصلة في هذا البلد.من جانبه، لفت الوزير العراقي الى الأمن والاستقرار السياسي المستتب في بلاده بفضل جهود الحكومة العراقية الحالية، وأيضاً التعديلات الجارية في القوانين الاستثمارية والميزانية المناسبة المخصصة للقطاع الزراعي؛ مؤكداً بأن الظروف باتت مهيئة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية،كماوجه دعوة للشركات الايرانية لتشارك في معرض وزارة الزراعية العراقية المرتقب خلال شهر فبراير القادم.

إنتاج ٧٤٢ ألف سيارة في إيران

أعلن مدير صناعة السيارات بوزارة الصناعة والمعادن والتجارة إنتاج نحو ٧٤٢ ألف سيارة (صالون + دفع رباعي) في البلاد في الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الجارية.وأوضح عبدالله توكلي لاهيجاني، الأربعاء، بأنه تم إنتاج بشكل كامل ومباشر ٧٤٢ ألف سيارة صالون بنمو ٢٠ بالمئة عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢ التي شهدت حينئذ إنتاج ٦٢١ ألف سيارة. وأشار توكلي لاهيجاني الى أن إنتاج سيارات "بيك آب" بلغ ١٠٧ آلاف وحدة بنمو ٤٣ بالمئة على أساس سنوي، بجانب صناعة نحو ٢٣٠٠ سيارة "ميني فان" بنمو ٣ بالمئة. وحول السيارات الثقيلة، بيّن بأنه الشركات الايرانية أنتجت نحو ٢٥ ألف وحدة (شاحنة + ساحبة) بزيادة ٢٦ بالمئة عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢.

إنخفاض إعتماد موازنة البلاد على النفط والغاز

أكد رئيس منظمة التخطيط والموازنة أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة (تبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٤)، قلل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز بنسبة ١٠ بالمئة.وأشار داود منظور، في مقابلة مع التلفزيون أمس الأربعاء، بأن الاعتماد على إيرادات النفط انخفض بمشروع الموازنة العامة، فيما زادت حصة الإيرادات المستدامة. وأوضح أنه بالسنة الماضية كانت حصة العوائد الضريبية المستدامة وبقية الإيرادات بالموازنة نحو ٥٤ بالمئة، حيث بلغت بمشروع الموازنة العامة الجديدة ٦١ بالمئة، وبالعكس انخفضت حصة النفط من نحو ٣٦ بالمئة إلى ٢٦ بالمئة.

في حرب لا تبدو نهايتها قريبة

الاقتصاد الصهيوني يعاني تأثيرات كارثية لحرب غزة

الوفاق/ وكالات

عادت إلى الأذهان التكلفة الكارثية التي يتحملها الاقتصاد الصهيوني مع تجدد العدوان على غزة، في حرب لا تبدو نهايتها قريبة، وفي وقت يحاول فيه رئيس وزراء الكيان المحتل بنيامين نتنياهو محو ما حدث في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من الذاكرة.
وبعد تمكنها من تجنب الانهيار، في أعقاب الصراعات السابقة، مثلت دولة الاحتلال صورة مثالية لاقتصاد يتميز بالمرونة؛ لكن هذه المرة، يرى محللون أن الأمر قد يكون مختلفاً.
واهتز الاقتصاد الصهيوني بالفعل قبل الحرب مع الاحتجاجات الضخمة التي أعقبت محاولات نتنياهو فرض ما أسماه "إصلاح النظام القضائي"، في حين رآها كثيرون محاولة لجعله خاضعاً للحكومة. وكان هناك انخفاض بنسبة ٦٠ ٪ في الاستثمار الأجنبي، وتآكل في قيمة العملة، بالإضافة إلى تقلبات واسعة في سوق الأسهم، وفقاً لبيانات نشرتها بلومبيرغ.
وبلغ معدل نمو الاقتصاد الصهيوني ٦/٥ ٪ في عام ٢٠٢٢. وقبل انطلاق عملية "طوفان الأقصى"، توقع بنك إسرائيل المركزي نمو الاقتصاد بمعدل ٣/٤ ٪ في عام ٢٠٢٣. وفي السيناريو القاتم الحالي، توقع البنك أن التعافي المستدام والسريع من الحرب، إذا انتهت في عام ٢٠٢٤، يمكن أن يؤدي إلى نمو الاقتصاد الصهيوني بنسبة ٢/٢ ٪ في عام ٢٠٢٤؛ ولكن إذا استمرت الحرب حتى عام ٢٠٢٥، فقد قدر البنك أن النمو سوف يستقر عند ٠/٢ ٪ فقط. وقبل الحرب، وعلى مدار السنوات الأخيرة، تمتعت "إسرائيل" بأحد أعلى مستويات المعيشة في المنطقة. وقدر متوسط دخل الفرد في عام ٢٠٢٢ بنحو ٥٢/١٧٣ دولاراً أميركياً، من قبل صندوق النقد الدولي، على الرغم من حقيقة أن ٢٥ ٪ من الإسرائيليين يعيشون في فقر وأن هناك توزيعاً غير متساو للثروة؛ لكن على مدار الأشهر الأخيرة التي سبقت عملية "طوفان الأقصى"، ارتفعت أسعار العقارات وتكاليف المعيشة.

تكلفة الحرب

وفقاً لما ذكرته رويترز، فقد جرى إيقاف الإنتاج في أحد حقول الغاز الطبيعي البحرية الإسرائيلية الرئيسية، كما أثر كوفيد-١٩ أيضاً على الاقتصاد الصهيوني. والأسبوع الماضي، قدر البنك المركزي الإسرائيلي أن الحرب في غزة قد تكلف حوالي ٥٣ مليار دولار بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، على أن يكون أكثر من نصف هذا المبلغ مخصصاً للإنفاق العسكري المتزايد.
وعادة ما يستحوذ جيش الاحتلال على أكثر من ٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما وصل إلى ٢٣/٤ مليار دولار العام الماضي. كما تتلقى تل أبيب ٣/٨ مليارات دولار أيضاً، في صورة مساعدات سنوية من الولايات المتحدة، تستخدم بشكل أساسي لشراء الأسلحة الأميركية.
وقبل السابع من أكتوبر، امتلك بنك إسرائيل حوالي ٢٠٠ مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، أي ما يقرب من ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد؛ لكن مع بدء العدوان على القطاع المحاصر، ضخ البنك المركزي ما يقرب من ٣٠ مليار دولار من العملات الأجنبية في الأسواق، بهدف دعم العملة الإسرائيلية، والحفاظ على السيولة المطلوبة في الأسواق المختلفة. ومع ذلك، سجل الشيكل أدنى مستوياته في ثماني سنوات.

الاقتصاد الحقيقي

وفي ما يخص الاقتصاد الحقيقي، كانت السياحة والتكنولوجيا المتقدمة وصادرات الخدمات أكبر المساهمين في الاقتصاد الصهيوني، وقد تأثرت جميعها سلباً بالصراع. ووفقاً للبنك الدولي، فقد ساهمت الصناعة ككل بنسبة ١٧/٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووظفت ١٧ ٪ من القوى العاملة. وبسبب الحرب، تباطأت فجأة صناعة التكنولوجيا في "إسرائيل"، وهي محرك أساسي للنمو. وأثر استدعاء نحو ٣٦٠ ألف جندي احتياطي، جرى توظيفهم في وظائف مختلفة في وقت السلم، في تقييد قدرات شركات التكنولوجيا الفائقة على العمل، ومن ثم الاضطرار لتركهم أعمالهم بعد قليل، من دون الإعلان عن ذلك.

قطاع السياحة يعاني

وعانى قطاع السياحة في الأراضي المحتلة، بمختلف شركاته، بشكل كبير. وساهم هذا القطاع بنسبة ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني العام الماضي، ووفر بشكل غير مباشر ٦ ٪ من إجمالي الوظائف؛ ولكن في الوقت الحالي، بقيت الفنادق مهجورة، أو يجرى استخدامها مراكزاً للإيواء لمن اضطروا أو أجبروا على ترك منازلهم للابتعاد عن مناطق المواجهات. وتجنبت السفن السياحية شواطئ فلسطين المحتلة، وألغت شركات السياحة خططها، واضطرت في بعض الأحيان لدفع تعويضات للسياح، كما أوقفت شركات الطيران الكبرى رحلاتها من البلاد وإليها، بما في ذلك رحلات الشحن، وفقاً لما ذكرته رويترز.

الزراعة تعاني

وكان للحرب أيضاً تأثيراً مباشراً على إنتاج الغذاء في الكيان الصهيوني، رغم أنه اعتاد استيراد المواد الغذائية، حيث لا يكفي الإنتاج المحلي عادة لتلبية احتياجات المواطنين والمستوطنين.
وأفادت تقارير رسمية بأن نشاط الزراعة يعاني من عجز يقدر بنحو عشرة آلاف مزارع. وقد رفض اقتراح من وزارة الزراعة الصهيونية لتوظيف ٨٠٠٠ من الضفة الغربية، منهم نساء فلسطينيات من جميع الأعمار، ورجال يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر، من قبل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الزعيم اليميني المتطرف.
وفي جنوب الأراضي المحتلة، بعد ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، أصبحت المزارع منطقة واسعة لاحتشاد الجيش، وخلت من المزارعين.

أولويات الميزانية

ويدفع الاقتصاديون الحكومة إلى إعادة ترتيب أولويات الميزانية. وبعد انطلاق المواجهات العسكرية بقليل، كتب ثلاثمائة خبير اقتصادي صهيوني رسالة مفتوحة إلى الحكومة، دعوا فيها رئيس الوزراء ووزير المالية إلى التنفيذ العاجل لمجموعة من التدابير مهما كانت غير مستساغة في نظرهم، وطالبوا بإعادة توجيه الأموال المخصصة للبرامج التعليمية للمجتمعات الحديدية إلى الإنفاق العسكري. وأفادت وسائل إعلام عبرية إن مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال العالمية بدأت جهداً أطلق عليه اسم "الأمة الحديدية" لحماية الشركات الصهيونية الناشئة من الإفلاس، ومنع الاقتصاد من الانهيار تحت الضغط بسبب الصراع المستمر في غزة. وقد طلبت بعض الشركات الصهيونية ما بين ٥٠٠ ألف إلى ١/٥ مليون دولار لضمان استمرار أعمالها.
ونظراً لعدم توقف الحرب من جانب الكيان الصهيوني، سيتعين على الاقتصاد والمواطنين في دولة الاحتلال، في نهاية المطاف، أن يتعايشوا مع عواقب رفضهم منح الفلسطينيين حقوقهم المعترف بها.

> قدّر البنك المركزي الإسرائيلي أن الحرب في غزة قد تكلف حوالي ٥٣ مليار دولار بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، على أن يكون أكثر من نصف هذا المبلغ مخصصاً للإنفاق العسكري المتزايد

والمشاركة في تطوير ممر الشمال - الجنوب

تأكيد إيراني-هندي-أرميني على الاستخدام الأمثل لميناء تشابهار

أكد دبلوماسيو إيران والهند وأرمينيا على الاستخدام الأمثل لميناء تشابهار (جنوب شرق ايران) والمشاركة في تطوير الممر الدولي من الشمال إلى الجنوب. وشدد سفيرا إيران والهند في يريفان، عاصمة أرمينيا، ودبلوماسي أرميني كبير، الثلاثاء، على أهمية مشاركة أرمينيا في ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، والاستخدام الأفضل لميناء تشابهار، وتعزيز التعاون مع إيران. وبحسب موقع "راديو أوروبا الحرة"، أشار نيلاكشي ساها سينها، سفير الهند لدى أرمينيا، في منتدى بأرمينيا، إلى استعداد بلاده للتعاون مع أرمينيا وإيران في مجال استخدام ميناء تشابهار قدر الإمكان. وأنشأت الهند محطتين في ميناء تشابهار في إيران. واقترحت طهران إدراج الميناء الواقع في بحر عمان ضمن مشروع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي أطلقته روسيا وإيران والهند في عام ٢٠٠٠. وقال السفير الهندي في يريفان: نحن مستعدون للتعاون مع أرمينيا حتى تتمكن هذه الدولة من الاستفادة من فرص هذا الممر وستسهل الهند على الشركات الأرمنية نقل البضائع إلى تشابهار.
وناقش كبار الدبلوماسيين من أرمينيا والهند وإيران إمكانية إنشاء مثل هذا الطريق التجاري في المحادثات الثلاثية الأولى التي عقدت في يريفان في أبريل الماضي. وقال سفير إيران لدى أرمينيا مهدي سبحاني: نعتقد أن ممر اتصالات الهند إلى ميناء تشابهار في إيران وأرمينيا وشمال البحر الأسود هو طريق آمن لنقل البضائع إلى الشمال وأوروبا.
وفي عام ٢٠٢١، اقترحت الحكومة الأرمينية أن تستخدم الشركات الهندية ميناء تشابهار لإرسال البضائع ليس فقط إلى أرمينيا؛ ولكن أيضاً إلى جورجيا وروسيا وحتى أوروبا.
وتحافظ أرمينيا منذ فترة طويلة على علاقات ودية مع إيران وعززت علاقاتها مع الهند في السنوات الأخيرة.
في غضون ذلك، حذرت إيران بدورها مراراً وتكراراً من محاولة باكو إلغاء الحدود المشتركة وخطوط النقل مع أرمينيا. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، وقعت الحكومة الأرمينية عقداً مع شركتين إيرانيتين لتحديث القسم البالغ طوله ٣٢ كيلومتراً من طريق "سيونيك" السريع الرئيسي المؤدي إلى الحدود الإيرانية.
وحضر مهرداد بذرباش، وزير الطرق والتنمية الحضرية الايراني، مراسم توقيع العقد بقيمة ٢١٥ مليون دولار في يريفان وشدد على أهميته الجيوسياسية بالنسبة لطهران.

إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة بين إيران وسوريا

عقد اجتماع لبحث فرص التعاون بين إيران وسوريا لإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة بمشاركة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة ومركز توسيع التعاون الاقتصادي الإيراني - السوري والغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - السورية والهيئات والمنظمات ذات العلاقة عبر منظمة منطقة أرس الحرة. وقال رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنظمة المنطقة الحرة في أرس مجيد كياني: إن أرس، نظراً لقدراتها الاقتصادية الفريدة، هي المنظمة المنفذة والوصية لإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة بين إيران وسوريا في محافظة حمص بسوريا، والهدف من عقد الاجتماع هو تبيين استراتيجية أرس في هذا المجال وتسلم آراء المؤسسات والمنظمات ذات الصلة.
وأضاف كياني: إنشاء منطقة حرة مشتركة في محافظة حمص السورية، والتي تتمتع بموقع جيوسياسي خاص (جغرافيا سياسية) وجيواقتصادي (جغرافيا اقتصادية)، ميزة اقتصادية مهمة يجب أن ترتكز على الخطة الاستراتيجية والمبدئية منها من أجل تأمين المصالح الاقتصادية للجانبين وتطوير حضور القطاع الخاص الإيراني العامل في سوريا ودول عربية وأفريقية أخرى.

مفاوضات إيرانية-عمانية لتوقيع إتفاق التجارة التفضيلية

أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة عن رغبة طهران ومسقط في زيادة حجم التبادل التجاري والشروع في المباحثات الثنائية لتوقيع اتفاق التجارة التفضيلية بين البلدين قريباً. جاء ذلك في تصريح مهدي ضيغمي، خلال اجتماع اللجنة المعنية بتنظيم اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين ايران وعمان لنسخته الشعرين في طهران، متطلعاً بأن يتوصل الجانبان عبر هذا الاجتماع الى قرارات قد تسهم في زيادة وتطوير التعاون التجاري الثنائي. كما نوه ضيغمي الى زيارته الأخيرة برفقة وزير الصناعة الايراني لمسقط، معرباً عن أمله بأن تفضي هذه المباحثات الى توسيع العلاقات التجارية المشتركة، وفقاً للأهداف التي حددها رئيسا البلدين. وتابع: إن حجم التبادل التجاري الحالي بين طهران ومسقط لا يرقى الى حجم الطاقات المتوفرة في كلا البلدين، مؤكداً على ضرورة وضع خطط مناسبة عبر اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة لتحقيق نقلة في حجم التجارة بين الجانبين.
يذكر أن اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون بين ايران وعمان التئم الأربعاء ويستمر حتى اليوم الخميس باستضافة طهران.